الفصل الثاني الإشراف والرقابة على التأمين وأحكام استثمار المخصصات التأمينية

المبحث الأول : تطور تشريعات الإشراف والرقابه على
هيئات التأمين
المبحث الثاني : التنظيم القانوني لاستثمارات المخصصات
التأمينية الفنية

المبحث الأول تطور تشريعات الإشراف والرقابة على هيئات التأمين

لماذا الإشراف والرقابه . تطور
قوانين الإشراف والرقابه فى مصر مع
التطور الإقتصادى السياسى . الأحكام
العامه لنظام الإشراف والرقابه على
التأمين فى مصر وفقا للقانون رقم ١٠
لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذيه.

أولا : لماذا الإشراف والرقابه وتطور تشريعاتها :

يقوم التأمين على إستبدال خساره كبيره محتمله بخساره بسيطه
مؤكده ، وفى حين ينشأ التزام هيئة التأمين بأداء الخساره المحتملته فى
تاريخ مستقبل فإن التزام المتعاقد أو المؤمن له بأداء قسط أو أقساط
التأمين (الخساره المؤكده) ينشأ بمجرد إبرام عقد التأمين .

ومن هنا فإن التأمين يقوم على أسس فنيه ويتعين أن تتوافر فى
شأن عملياته وإستثماراته أقصى درجات الأمان والثقه فضلا عن العدالة
(تلافيا للمنافسه الضاره أو على العكس الاحتكار والمغالاه فى الأقساط)
كما تتعلق بالتأمين مصالح إقتصاديه قوميه عامه فضلا عن مصالح
جمهور عريض من المؤمن لهم .

وفى هذا المبحث فأننا نهتم ببيان تشريعات الأشراف والرقابه على
هيئات التأمين وعلى وجه التحديد التشريع المصرى مع التركيز على
إيضاح إرتباط التطور التشريعى بالتطورات الإقتصاديه القوميه والتمهيد
للموضوع ببيان ضرورة وحتمية الإشراف على هيئات التأمين ومراقبه ما
تزاوله من أعمال وعمليات .

لماذا الإشراف والرقابه :

يهتم التأمين بالتعامل مع الأخطار المحتملته الحدوث وفيه يتعهد
المؤمن بتعويض الخسائر الماديه الناتجه عن تحقق هذه الأخطار فى
المستقبل (أو أداء مبلغ التامين) مقابل قسط أو أقساط يتم تحصيلها عند
التعاقد أو خلال مدة التأمين .

ومن هنا فإن التأمين يقوم على أسس رياضية وإحصائية وتشريعية وفنية معقدة تجهلها الغالبية العظمى من المؤمن لهم ويتم على أساسها تحديد أقساط التأمين وشروط الوثائق .

ومن ناحية أخرى فإن التأمين يفترض ثقه المؤمن لهم فى وفاء المؤمنین بالالتزامات التى تعهدوا بالوفاء بها حال تحقق الأخطار المؤمن منها مما لا يستلزم فقط قيام المؤمنین بتكوين الاحتياطات الكفيلة بمواجهة الالتزامات بل يستلزم أيضا استثمار تلك الاحتياطات فى الأوجه والقنوات التى تحقق الضمان والعائد المناسب .

ومن ناحية أخرى فإن عمليات التأمين تقوم على قوانين الأعداد الكبيرة وتستدعى سعى المؤمنین لزيادة عدد المتعاملين معهم وحجم العمليات التأمينية فإذا تعدد المؤمنین فى المجتمع الواحد فإنهم يتنافسون فيما بينهم وقد تؤدي المنافسة الى تخفيض الأقساط عن القدر اللازم فيؤثر هذا على قدرة المؤمنین على الوفاء بتعهداتهم .

وأخيرا فإن عمليات التأمين بطبيعتها تؤثر وتتأثر بالظروف الأقتصادية على المستوى القومى فمن خلال ما جمعه من أقساط وما تؤديه من تعويضات تساهم فى تحقيق الأستقرار الأقتصادى، ومن خلال استثمار الاحتياطات التى تتراكم لديها، خاصة من عمليات تأمين الحياه عقود تكوين الأموال ، يمكنها المساهمة الفعاله فى تحقيق النمو والتقدم الأقتصادى .

لكل هذا تهتم كافة الدول بسن القوانين التى تكفل الإشراف والرقابه على هيئات التأمين بهدف حماية حملة الوثائق من ناحية وتحقيق التأمين لدوره على المستوى الإقتصادى القومى من ناحية أخرى وذلك على النحو التالى :

- مراقبة أسس حساب الأقساط وشروط الوثائق بما يمنع المغالاه فى تحديد الأقساط أو التعسف فى الشروط من ناحية وبما يحول دون المنافسه الضاره بين المؤمنین من ناحية أخرى .
' - التحقق من كفاية الإحتياطات التى تقابل التزامات المؤمنین وتعهداتهم مع التأكد من وجودها سلامة السياده الإستثمارية من حيث تحقيقها للضمان والعائد المناسبين .

٢ - التحقق من قيام هيئات التأمين بدورها في المجال الاقتصادي البناء في مجال الاستقرار والتقدم الاقتصادي - على المستوى القومي خاصة بالنسبة لأوجه وقنوات الاستثمار وتوظيف احتياطي الدسبى الكامل بالعملة المحلية و الاحتفاظ به فى الوطن .

تطور قوانين الإشراف والرقابة فى مصر مع التطور الإقتصادي والسياسى :

فى ١٩٣٩/٨/٢٥ صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وكان من اهم المبادئ التى إشتمل عليها فرض نظام لتسجيل شركات التأمين (مما يستتبع تقديمها بالوثائق التى يهم الجمهور الاطلاع عليها والتى تكفل للدولة التحقق من قيام هيئات التأمين على أسس سليمة) والزامها بإيداع ضمان فى احد البنوك المصرية لا يقل عن ١٠,٠٠٠ جنيه عن كل فرع من فروع التأمين التى تزاولها على الا يزيد الضمان عن ٣٠,٠٠٠ جنيه (مما يستبعد هيئات التأمين غير الجديه) كما اشترط القانون بالنسبة للهيئات التى تباشر أعمال التأمين على الحياة أن تكون لها أموال فى مصر لا تقل عن ٦٠% من الاحتياطي الحسابى الخاص بالعقود المبرمه فى مصر أو التى تنفذ فيها، كما حتم القانون على هيئات التأمين تقديم كشوف سنويه عن الميزانيه وحساب الأرباح والخسائر وبيان الإيرادات والمصروفات ومنع القانون هيئات التأمين من المضاربه بأموال حملة الوثائق .

وقد صدر هذا القانون وقد بلغت الشركات المصرية العاملة فى سوق التأمين فى مصر ست شركات الى جانب العديد من مكاتب وفروع الشركات الأجنبية ، وقد أعتبر وقتئذ خطوه مبدئيه لغرض الرقابه على هيئات التأمين كانت تقتضيها ظروف الإنتقال .

وبعد عشر سنوات على إصدار القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ بدأ التفكير فى تعديله حيث دلت التجربه على أهمية تدعيم الرقابه على هيئات التأمين العاملة فى مصر حماية للأدخار القومى فيها وصيانته لأموال المدخرين من أهلها .

ومن هنا صدر فى ١٩٥٠/١٢/٢٣ القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال والذى حل محل القانون ٩٢ لسنة ١٩٣٩ وأهتم ببسط رقابة الدولة على هيئات التأمين

على إختلاف أنواعها مع إقامة نظام من شأنه إيجاد كفاله ماديه تامه لحقوق المستفيدين من وثائق التأمين ويؤدى الى استثمار الأموال الضخمة التي تجمعها هذه الهيئات فى مصر فى تنمية موارد الثروه المصريه بعد أن كانت غالبيتها تنتقل فى شكل أقساط لتوظف خارج البلاد.

وهكذا إمتدت أحكام الإشراف والرقابة الى الهيئات التى كانت مستثاه من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ (ونعنى بها هيئات إعادة التأمين وهيئات التأمين البحرى وهيئات تكوين الأموال) ، كما قرر القانون إنشاء مصلحه خاصه للإشراف والرقابة على هيئات التأمين (١) ومجلس أعلى (٢) يرأسه وزير الماليه ويتكون من ممثلين للحكومة ولهيئات التأمين وتكوين الأموال وتكون له اختصاصات إستشارية وتتفرع منه لجنة للرقابه تفصل فى التظلمات التى ترفع لها عن قرارات المصلحه، وقد نظم القانون إجراءات التسجيل وأجاز رفض التسجيل بسبب عدم ملائمة الأسعار أو الشروط الخاصه بعمليات التأمين أو الإستثمار .

وإهتم القانون بالزام هيئات التأمين على الحياه وتكوين الأموال بأن تكون لها فى مصر أموالا لا تقل عن مقدار الأحتياطي الحسابي الخاص بالعقود المبرمه أو التى تنفذ فيها وأن يكون للمستفيدين من حملة الوثائق امتياز على هذه الأموال مع فصلها عن الأموال الخاصه بعمليات التأمين الأخرى .

وعلى أثر حركة التمصير فى عام ١٩٥٦ ثم تمصير كافة شركات التأمين العامله فى مصر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧، وإستتبع ذلك صدور القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون هيئات التأمين

(١) مع صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ تم إنشاء مكتب يقوم بتنفيذ أحكامه وتطور المكتب الى إداره ثم مراقبه للتأمين كانت أساس إنشاء مصلحه التأمين .

(٢) حل هذا المجلس محل اللجنة الأستشاريه التى أنشئت بوزارة الماليه خلال فترة العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ .

والذى حل محل القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ (عدا أحكام الباب الثالث الخاص بصناديق الإعانات التى حل محلها فيما بعد القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصه) .

ومع قرارات التأميم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والذي بمقتضاه تم تأميم جميع البنوك وشركات التأمين، كما صدر فى ١٦/١٢/١٩٦١ القانون رقم ٨٩٩ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة وترتب عليه إنشاء المؤسسة المصرية العامة للتأمين بغرض الإشراف على تخطيط وتوجيه قطاع التأمين بما يتفق والإجاهات العامة السائده وقتئذ .

وبهذا التطور فى الظروف السياسية والإقتصادية والذى أدى الى تأميم كافة شركات التأمين بحيث أصبحت كلها مملوكة للدولة، حدث تطور خطير فى مجال الإشراف والرقابة فالدولة هى المالكه لشركات التأمين من خلال ما سمي وقتئذ بمصلحة التأمين) ، ورغم اختلاف الدورين تقوم المؤسسة بوظيفة الاداره العليا ورسم السياسه العامه لقطاع التأمين وتقوم المصلحة بالتحقق من جدية الشركات ومتانة مركزها المالى والفصل فى المنازعات بينها وبين المتعاقدين) فقد تعارضت الإختصاصات من الناحيه العمليه وإستقر الرأى فى عام ١٩٦٦ على إدماج (المصلحة فى المؤسسة) .

وفى ظل ملكية الدوله فى مصر لشركات التأمين تقلص دورها فى مجال حماية حملة الوثائق حتى أدى الأمر الى الغاء قانون الإشراف والرقابه على هيئات التأمين الصادر بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ ليحل محله قانونا آخر سمي بقانون شركات التأمين (القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥) وهى تسميه تعكس تقلص وظيفه الدوله الرقابيه ويؤكد ذلك أهتمام هذا القانون بالعموميات وترك التفاصيل على أهميتها الى اللانحه التنفيذيه التى يصدرها وزير الأقتصاد والتعاون الإقتصادى .

وقد ألقينا الضوء وقتئذ على أهمية الدور الرقابى والإشرافى للدوله خاصة حيث صاحب سياسة الإنفتاح الإقتصادى تم تأسيس أكثر من شركه تأمين مباشر داخل الجمهوريه وفى المناطق الحره غير مملوكة للدوله (شركة المهندس للتأمين وشركة الدلتا للتأمين وشركة قناة السويس للتأمين والشركه العربيه الدوليه للتأمين والشركه المصريه الأمريكيه للتأ، ن) مما دعانا للمناداه بأهمية تعديل قانون شركات التأمين ليصبح قانونا للإشراف والرقابه على هيئات التأمين اسما وموضوعا لحماية لحملة الوثائق فى مواجهه شركات التأمين وأشرنا فى هذا الشأن الى إنه فى ظل اقتصار مزاوله عمليات التأمين وإعادة التأ، ن) فى مصر على شركات عامه قد يقال بأنه لا يوجد تعارض بين حملة الوثائق وبين تلك الشركات المملوكة

للدولة والتي يفترض فيها إتها حريصه على حماية المستفيدين من وثائق التأمين إلا أنه مع السماح بإنشاء شركات تأمين قطاع خاص يصبح من الضروري تأكيد إشراف الدولة ورقابتها على العمليات الفنية لحساب أقساط التأمين وعلى التحقق من ا! حفاظ با! احتياطات المناسبه والإلتزام بسياسة الإستثمار التي توفر الضمان والعائد المناسبين.

ومن ناحيه أخرى فقد طالبنا بتأكيد الدور الرقابي والإشرافي رعاية لحملة الوثائق واتفاقا مع التطور الإقتصادي وأوضحنا في مؤلفنا دراسات في التأمين:

١- اننا لا نفهم في ظل قانون شركات التأمين كيف يسمح لهذه الشركات أن تنشأ إتحادا أو أكثر بغرض الإتفاق على تحديد الاسعار أو إصدار وثائق موحده .. ففي ذلك احتكار صريح لسوق التأمين قد يضر بمصالح المتعاقدين مع شركات التأمين ولا يخلق المنافسة الجيده بين المؤمنين، ولا يكفى في هذا أن يقال بأن مثل هذا الإتحاد سيقصر بعد إنشاء شركات التأمين الخاصه علي شركات القطاع العام وأن الشركات الخاصه شركات وليده وأن لهدف الاساسي من تأكيد دور الدولة في مجال الاشراف والرقابه هو حماية حملة الوثائق أولا واخيرا.

٢- إننا لا نفهم كيف لا ينص القانون المشار اليه على وسيلة لمواجهة شركة التأمين التي يثبت من متابعتها عدم قدرتها على الوفاء، بالتزاماتها وفي الدول الاخرى يصل لامر الى شطب التسجيل وهذا ما كان ينص عليه القانون ر ا ٩٥ لسند ١٩٥٩.

٣- قد يقال في هذا وفي غيره ان القانون قد اهتم بالعموميات وترك التفاصيل لقرارات يصدرها وزير الاقتصاد تحقيقا للمرونة اللازمه لانطلاق شركات التأمين ، الا ان ذلك بدوره مما يعيب القانون اذ يتعين أن يوفر نظام الاشراف والرقابه قدرا من الاستقرار في عدة أمور اساسيه نذكر منها طريقة وظيف الاموال الواجب تخصيصها لمواجهة الالتمامات وهو أمر لا تحققه سوى النصوص القانونيه.

... وقد أدت أوجه النقد السابقه وغيرها الى الغاء القانون ١١٩ لسنة ١٩٧٥ المسمى بقانون شركات التأمين واستبداله بقانون آخر سمي بقانون الاشراف والرقابه على التأمين صادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ليعمل به اعتبارا من ١٩٨١/٣/٦ (اليوم التالي لنشره بالعدد ١٠ تابع (ب) من الجريده الرسميه .

وقد أدت التحولات الاقتصادية ومن بعدها إتفاقية الجات وظروف
العولمة إلى تعديلين جوهريين فى قانون الإشراف والرقابة على التأمين
الصادر بالقانون ١٠ لسنة ١٩٨١:
أولهما: التعديلات الصادرة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ .
ثانيهما : التعديلات الصادرة بالقانون ١٥٦ لسنة ١٩٩٨ .

الأحكام العامة لنظام الإشراف والرقابة على التأمين وبقا للقانون
رق ١٠ لسنة ١٩٨١ ولأئحته التنفيذية (١):

أولا : من حيث توفير الضمانات اللازمة لتأكيد وفاء الشركات بالتزاماتها:

نص القانون على التزام شركات التأمين بإعادة التأمين على جزء
من عمليات التأمين المباشر التى تعقدتها فى جمهورية مصر العربية لدى
الشركة المصرية لإعادة التأمين وذلك على اساس النسب التى يصدر
بتحديد تاريخ بدء سريانها قرار من الوزير المختص بناء على توصية
المجلس الاعلى للتأمين .

وتلتزم الشركة المصرية لإعادة التأمين بقبول اعادة التأمين على
اساس النسب التى تحدد بالتطبيق لاحكام "الماده ٣٤".

وتؤدى الشركة المصرية لإعادة التأمين الى شركة التأمين، عمولة
اعادة تأمين ، وعمولة أرباح يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص
بناء على توصية المجلس الاعلى للتأمين .

(١) صدرت اللانحة التنفيذية فى ١١/٢٤/١٩٨١ بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣٢٢
لسنة ١٩٨١ ويعمل بها اعتبارا من ١/١/١٩٨٢ (اليوم التالى لنشرها بالعدد ١٦
من الوقائع المصريه).

كما يحدد القرار نسب التبادل التى تعهد بها الشركة المصرية لإعادة
التأمين إلى شركات التأمين المباشر مقابل عمليات اعادة التأمين وشروط
ذلك التبادل والمواعيد التى تقدم فيها الكشوف والحسابات الخاصه بهذه
العمليات .

ثانيا : تقرير الالتزام بتخصيص أموالا كافية لمواجهة الالتزامات مع تحديد طريقة توظيفها (م ٣٨, ٣٩, ٤٠) :

نص القانون على التزام كل شركة تزاوّل عمليات التأمين على الحياة وتكوين الاموال بان تخصص فى جمهورية مصرالعربية أموالا تعادل قيمتها على الأقل مقدار الالتزام الحسابى بالكامل قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها وذلك عن العمليات التى تيرمها الشركة وتنفيذها فى جمهورية مصر العربية.

ويجب أن تكون هذه الاموال منفصله تماما عن الاموال الخاصه بعمليات التأمين الاخرى .

كما نص القانون على التزام كل شركة تزاوّل عمليات التأمين أو اعادة التأمين الاخرى بتخصيص أموال فى جمهورية مصر العربية كافية لمواجهة الإلتزامات. (م ٣٧)

وتودع الأموال النقدية والأوراق الماليه التى تكون جزءا من تلك الأموال فى أحد البنوك فى جمهورية مصر العربية المسجله لدى البنك المركزى المصرى، وعلى البنك المذكور أن يقدم الى جهة الاشراف والرقابه جميع البيانات التى تطلبها عن هذه الأموال فى المواعيد التى تحددها .

وعلى كل شركة أن تقدم الى جهة الاشراف والرقابه بيانا عن أموالها الواجب وجودها فى جمهورية مصر العربية فى المواعيد التى تحددها اللائحه التنفيذية.

ولجهة الإشراف والرقابه أن تتخذ ما تراه مناسبا فى أى وقت للتحقق من قيام الشركة بتنفيذ الأحكام السابقه (م ٣٨) .

ثالثا : تقرر إمتياز لحملة الوثائق (م ٤١) :

وفقا للقانون يكون للمستفيدين من الوثائق التى تيرمها شركة التأمين وتنفيذها فى جمهورية مصر العربية إمتياز على الأموال المخصصه (وفقا للبند ثانيا) يأتى فى المرتبه بعد الأمتياز المقرر فى الفقره أ من

المادة ١١٤١ من القانون المدنى وتؤشر الجهة المختصة بالشهر والتوثيق بناء على طلبه جهة الاشراف والرقابه بهذا الامتياز على هامش كل تسجيل أو قيد خاص بهذه الأموال على أن تخطر الهيئه بكل تأشير يتم

رابعا : النص على إلتزام الشركات بتقديم ميزانيتها وحساباتها الختاميه وإتفاقيات إعادة التأمين للهيئه المصريه للرقابه على التأمين (م٤٧):

تلتزم الشركات بأن تقدم كل سنه للهيئه الميزانيه وحساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح وحساب الإيرادات والمصروفات لكل فرع من فروع التأمين على حده ، وكذا ملخص بإتفاقيات إعادة التأمين وبيان بأموال الشركه الواجب وجودها فى جمهوريه مصر العربيه وفقا لاحكام القانون مؤيدا بالمستندات التى تطلبها الهيئه على أن يرفق بهذه البيانات تقرير عن أعمال الشركه فى جمهوريه مصر العربيه عن تلك السنه .

خامسا : تقرير حق هيئة الرقابه فى الأطلاع للتأكد من تنفيذ القانون (م٥١) :

لجهة الاشراف والرقابه فى الحق الأطلاع، فى أى وقت، على دفاتر وسجلات شركات التأمين وإعادة التأمين بما يكفل الحصول على البيانات والأيضاحات اللازمه للتحقق من تنفيذ أحكام القانون .

ويحصل الإطلاع فى مقر الشركه ويقوم به مفتشو الهيئه ومعاونوهم الذين تتقرر لهم صفة مأمورى الضبط القضائى .

سادسا : النص على وجوب الفحص الدورى لعمليات فرعى الحياه وتكوين الأموال:

الزمت المادة (٥٣) الشركات بفحص مركزها المالى وتقدير قيمة التعهدات القائمة لكل من فرعى الحياه وتكوين الأموال مره على الأقل كل ثلاث سنوات بواسطة أحد الخبراء الإكتواريين وعلى أن يتناول التقدير جميع عمليات التأمين التى أبرمتها الشركة فى جمهورية مصر العربيه وفى الخارج كل على حده .

كما أجاز القانون لجهة الإشراف والرقابه، اذا رأت ضروره لذلك، أن تطلب إجراء هذا التقدير فى أى وقت قبل مضى الثلاث سنوات بشرط أن يكون قد إنقضى عام على الأقل من تاريخ آخر فحص .

سابعا : تقرير الحق فى فحص أعمال الشركات حيث يلزم ذلك (م ٥٩) :

بالإضافه الى حق الأطلاع على الدفاتر والسجلات أجاز القانون لجهة الإشراف والرقابه أن تفحص أعمال الشركة اذا قام لديها من الأسباب ما يحملها على الإعتقاد بأن حقوق الوثائق معرضه للضياع أو أن الشركة أصبحت معرضه لعدم القدره على الوفاء بالتزاماتها أو إنها خالفت أى حكم من أحكام القانون .

كما يجوز إجراء هذا الفحص اذا طلبه عدد من المساهمين يمثل عشر رأس المال على الأقل أو عدد لا يقل عن خمسمائة من حملة وثائق التأمين على الحياه وتكوين الأموال يكون قد مضى على إصدار وثائقهم مده لا تقل عن ثلاث سنوات .

- إجراء الفحص الإكتوارى لكل أو بعض عمليات التأمين على الحياه وتكوين الأموال (بالنسبة للشركه التى تزاول هذه العمليات) للتحقق من مركزها المالى بالنسبه لهذه التأمينات أو لأى جزء محدد منها فى تاريخ الفحص مع تقديم ملخص تقرير الخبير بنتيجة الفحص موقعا عليه من الخبير ورئيس مجلس إدارة الشركه .

ثامنا : الترخيص بالغاء الترخيص وشطب التسجيل فى حالات خاصه :

إهتم قانون الإشراف والرقابه على هيئات التأمين الحالى نص صريح يؤكد حق مجلس إدارة هيئة الرقابه (بعد اعتماد وزير الإقتصاد) فى إلغاء الترخيص وشطب القيد فى السجل (كليا أو جزئيا) فى الأحوال الآتية (م ٦٢) :

أ - إذا تبين أن الترخيص أو القيد فى السجل حصل دون وجه حق

ب - إذا دأبت الشركة على مخالفة أحكام القانون أو القرارات المنفذه له أو نظامها الأساسى .

ج - إذا ثبت للهيئة نهائيا أن الشركة غير قادره على الوفاء بالتزاماتها .

د - إذا ثبت للهيئة نهائيا أن الشركة تهمل باستمرار فى تنفيذ المطالبات المستحقه التى تقدم اليها أو تتكرر منها المنازعه دون وجه حق فى مطالبات جديده . المقرر فى الماده (٢٧) من القانون ولم تقم الشركة باستكمالها رغم مطالبتها بذلك .

و- إذا لم تحتفظ الشركة فى جمهورية مصر عليها فى المادتين (٣٧، ٣٨) من القانون ولم تقم باستكمالها خلال سنه رغم مطالبتها بذلك.

ز- إذا إمتنعت الشركة عن تقديم دفاترها ومستنداتها للمراجعه أو الفحص الذى تقوم به الهيئة أو مراقبو الحسابات أو رفضت إعطاء الكشوف والبيانات الواجب تقديمها طبقا للقانون رغم مطالبتها كتابة أكثر من مره بتقديمها على مدى ثلاثة أشهر .

د- إذا صدر قرار بالموافقه على تحويل وثائق الشركة مع الألتزامات المترتبه عليها الى شركة أخرى عن كل العمليات التى زاولتها فى جمهورية مصر العربيه طبقا لحكم الماده (٦٠) من القانون.

ط- إذا توقفت الشركة عن مزاوله نشاطها فى جمهورية مصر العربيه وحررت أموالها طبقا للماده (٦١) من القانون.

ى - إذا صدر حكم بإشهار إفلاس الشركة.

ك - إذا خالفت الشركة شرطا من شروط الترخيص الصادر لها بمزاولة العمل ما لم تقم بتصحيح المخالفه خلال فتره لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ مطالبتها بذلك .

ولا يصدر قرار الشطب إلا بعد إخطار الشركة بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول لتقدم أوجه دفاعها كتابة خلال شهر من تاريخ الأخطار ، وينشر قرار الشطب فى الوقائع المصريه .

ولا ينسحب أثر قرار الشطب الجزئى إلا الى العمليات المنصوص عليها فى القرار الصادر .

وفى جميع الأحوال لا يجوز للشركة التى صدر فى شأنها قرار شطب أن تتصرف فى أموالها والضمانات المقدمه منها إلا بعد إتباع الإجراءات المنصوص عليها فى القانون ، ويترتب على القرار الصادر بشطب التسجيل وقف الشركة عن مباشرة العمل فى فروع التأمين المنصوص عليها فيه .

ويجوز لرئيس مجلس إدارة هيئة الأشراف والرقابه على التأمين إن يرخص للشركة بالاستمرار فى مباشر العمليات القائمة وقت الشطب بالشروط التى يعينها لذلك، كما يجوز له أن يقرر تصفية أعمال الشركة.

وتجرى التصفية طبقا للقواعد التى يقررها مجلس إدارة الهيئة بما يضمن الوفاء بالتزامات الشركة وذلك تحت إشراف لجنة من ثلاث أعضاء يعينهم رئيس المجلس .

المبحث الثانى التنظيم القانونى لإستثمارات المخصصات التأمينية الفنية

التنظيم القانونى لاستثمارات شركات
التأمين واعادة التأمين • التنظيم
القانونى لاستثمارات صناديق التأمين
الخاصة • صناديق استثمار شركات
التأمين

يهتم المبحث الاخير من هذا المرجع بالتنظيم القانونى لإستثمارات
المخصصات الفنية ببيان الأحكام التى يجب ان يراعى فى توظيفها تحقيق
اقصى ضمان قبل تحقيق اقصى ربح حماية للحقوق المستقبلية للمؤمن
لهم.

التنظيم القانونى لإستثمارات شركات التأمين واعادة التأمين :

أولا : وجوب تخصيص الاموال لمقابلة التزامات الشركات عن العمليات
التي تراولها .

حماية لحقوق حملة وثائق التأمين اهتم قانون الاشراف والرقابة
على التأمين على وجوب قيام شركات التأمين بتحديد الاموال الواجب
تخصيصها عن العمليات التي تبرم وتنفذ فى مصر وطريقة تقييمها على
النحو التالى :

١ - بالنسبة لعمليات التأمين على الحياة وتكوين الاموال:

وفقا للمادة (٣٧) من القانون يتعين على كل شركة تراول عمليات
التأمين على الحياة وتكوين الاموال ان تخصص فى جمهورية مصر
العربية اموالا تعادل قيمتها على الاقل مقدار الإحتياطى الحسابى بالكامل
قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها (وذلك عن العمليات التي تبرمها
الشركة وتنفذها فى جمهورية مصر العربية) ومخصص المطالبات تحت
التسديد بقيمة المطالبات التي لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية.

ويجب ان تكون هذه الاموال منفصلة تماما عن الاموال الخاصة
بعمليات التأمين الاخرى. (م ٣٨)

٢ - بالنسبة لعمليات التأمين الاخرى :

تنص المادة (٣٧) من القانون فى هذا الشأن على وجوب قيام
شركة التأمين أو اعادة التأمين بتخصيص اموالها فى جمهورية مصر
العربية تعادل قيمتها على الاقل جملة ما يلى :

١- مخصص الاخطار السارية عن العمليات التى تبرمها الشركة
وتنفذها فى مصر بالنسب الموضحة فيما يلى وذلك من جملة إكتتابات
الشركة عن السنة المالية المنقضية :

(أ) ٢٥ % عن عمليات التأمين من أخطار النقل البحرى والجوى .
(ب) ٤٧% عن عمليات التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية
الناشئة من حوادث السيارات .

(ج) ٤٠% عن باقى عمليات التأمين .

(د) ١٠٠% من رصيد اقساط وثائق التأمين طويلة الاجل الخاص
بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية وذلك عن جميع عمليات التأمين
المذكورة بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الانتاج المسددة فى
سنة الاصدار .

٢- مخصص التعويضات تحت التسوية عن الحوادث التى تم الإبلاغ
عنها.

٣- مخصص تعويضات دفعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد
الميزانية.

٤- مخصص تقلبات معدلات الخسائر .

ثانيا : تنظيم طريقة توظيف الاموال الواجب تخصيصها :

نصت على ذلك المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف
والرقابة على التأمين.

كما نصت المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية على قواعد تقييم الأموال
المخصصة وفقا للمادة ٣٨ من القانون.

ثالثا : تقرير امتياز للمستفيدين على اموال الشركات مع تمتعها باعفاءات
ضريبية :

وفقا للمادتين (٤١ ، ٤٢) من قانون الاشراف والرقابة على التأمين:

(١) يكون للمستفيدين من الوثائق التي تبرمها الشركة وتنفذها في جمهورية مصر العربية امتياز على الاموال المخصصة لعمليات التأمين ياتى فى المرتبة بعد الامتياز المقرر فى الفقرة (أ) من المادة ١١٤١ من القانون المدنى وتؤشر الجهة المختصة بالشهر والتوثيق بناء على طلب هيئة الرقابة على التأمين - بهذا الامتياز على هامش كل تسجيل او قيد خاص بهذه الاموال على ان تخطر الهيئة بكل تاشير يتم (م ٤١).

(٢) تعفى ايرادات الاوراق المالية والقروض التى تمنحها شركة التأمين والودائع بجميع انواعها الواجب تخصيصها لعمليات التأمين من الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة (م ٤٢).

توظيف أموال الصناديق الاعفاءات الضريبية :

١- ٢٥% منها على الاقل فى أوراق مالية مضمونة من الحكومة.

٢- ٦٠% منها على الأكثر فى بعض أو كل المجالات الآتية :

(ا) تملك عقارات موجودة داخل البلاد وفى هذه الحالة يجب التقدم الى الهيئة بالمستندات وتقارير الخبراء المؤيدة لقيمتها وكذا شهادة من مصلحة الشهر العقارى بخلو العقار من أية حقوق عينية محمل بها ولا يجوز للصندوق التصرف فى أى حق من الحقوق العينية أو الاصلية أو التبعية بهذا العقار إلا بعد موافقة الهيئة.

(ب) تملك أوراق مالية قابلة للتداول فى بورصة الاوراق المالية فى حدود ما قيمته ٥٠% من مجموع أموال الصندوق.

(ج) الإيداع فى أحد البنوك المصرية لودائع نقدية ثابتة ذات عائد.

(د) منح قروض للأعضاء وفقا لما يقضى به النظام الأساسى للصندوق.

(هـ) أية استثمارات أخرى مضمونة العائد بشرط موافقة الهيئة.

٣- الإيداع فى حساب جار بأحد المصارف المصرية بما لا يجاوز ١٥% من مجموع أموال الصندوق.

تتمتع الصناديق المسجلة بالمزايا الآتية (م ١٠) :

(أ) تعفى من رسوم الشهر والتوثيق التى يقع عبء أدائها عليها فى عقود الملكية والرهن والعقود الخاصة بالحقوق العينية الأخرى وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات .

(ب) تعفى جميع العقود والمحررات والمطبوعات والسجلات من رسوم الدمغة المفروضة .

(ج) تعفى إيرادات الأوراق المالية والقروض والودائع بجميع أنواعها المخصصة للصناديق وفقا لأحكام هذا القانون من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة.

(د) تعفى العقارات المملوكة للصناديق من الضرائب المفروضة على العقارات المبنية.

صناديق استثمار شركات التأمين :

استحدث قانون سوق المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ صناديق للإستثمار تهدف الى استثمار أموال تلك الصناديق فى الأوراق المالية.

ووفقا للمادة ١٧٢ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال (الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجيه رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ والمعمول بها اعتبارا من ١٩٩٣/٤/٩ اليوم التالى لنشرها بالعدد ٨١ (تابع) من الوقائع المصريه) يكون لشركات التأمين الراغبه فى مباشرة نشاط صناديق الاستثمار أن تقدم طلبا للترخيص لها بذلك الى الهيئه العامه لسوق المال ويسرى على الترخيص الإجراءات والأحكام والقواعد التى تسرى على صناديق الإستثمار التى تتخذ شكل شركة المساهمه .

أولا : مجال عمل صناديق الاستثمار :

تهدف صناديق الإستثمار إلى استثمار أموالها فى الأوراق المالية ولا يجوز لها مزاوله أية أعمال مصرفيه أو المضاربة فى العملات أو المعادن النفيسة.

ولا يجوز لهذه الصناديق أن تتعامل فى القيم الماليه المنقولة الأخرى أو فى غيرها من مجالات الاستثمار الا بترخيص خاص من مجلس ادارة الهيئة العامه لسوق المال (م ١٤٠) .

ثانيا : أهم الأحكام العامه لصناديق الاستثمار :

أ) حدود وشروط الاستثمار فى الأوراق الماليه (م ١٤٣) :

١- ألا تزيد نسبة ما يستثمر فى شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق وبما لا يجاوز ١٥% من أوراق تلك الشركة .

٢- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق استثمار الأخرى على ١٠% من أمواله وبما لا يجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

ب) اصدار الأوراق الماليه فى صورة وثائق استثمار (م ١٤٦) :

يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين أوراقا ماليه فى صورة وثائق اسمية بقيمة واحدة .

ولايجوز للصندوق اصدار وثائق استثمار لحاملها الا وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها مجلس ادارة الهيئة فى كل حالة على حدة، وبشرط ألا يزيد عدد هذه الوثائق على ٢٥% من مجموع الوثائق المصدرة .

ولا يجوز اصدار وثائق الاستثمار الا بعد الوفاء بقيمتها نقدا وفقا لسعر الاصدار . وتخول هذه الوثائق للمستثمرين حقوقا متساوية قبل الصندوق، ويكون لحاملها حق الاشتراك فى الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه وفقا للشروط والأوضاع التى تبينها نشرة الاكتتاب.

ويحدد الصندوق القيمة الاسمية لوثيقة الاستثمار عند الاصدار بحيث لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد عن الف جنيه، ويجوز أن تستخرج وثائق الاستثمار من فئة وثيقه واحده أو خمسة وثائق ومضاعفاتها (م ١٤٨) .

... ولا يجوز للصندوق إصدار وثائق استثمار عن حصص عينيه أو معنويه أيا كان نوعها (م ١٥٠) .

ثالثا : صناديق إستثمار شركات التأمين :

١- أموال الصندوق وإستثماراته وأنشطته مفرزه عن أموال شركة التأمين (م١٧٨) ولايجوز قيدها أو تداولها فى بورصات الأوراق الماليه (م١٨٢) .

٢- على شركات التأمين الراغبة فى مباشرة نشاط صناديق الإستثمار أن تقدم طلبا للترخيص لها بذلك الى الهيئة العامة لسوق المال متضمنا ومرفقا به البيانات والمستندات الآتية المنصوص عليها بالمادة ١٧٢ من اللائحة التنفيذية.

٣- الاكتتاب فى وثائق استثمار شركات التأمين :

(أ) يجب أن تتضمن نشرات الاكتتاب فى وثائق الاستثمار بيان ما اذا كان سيتم استثمار أموال الصندوق فى أوراق مالية مملوكة للبنك أو شركة التأمين مع بيان الجهة مصدرة هذه الوراق وعلى أن يتم ذلك بالقيمة العادلة لتلك الأوراق وفقا لما يقر بصحته مراقب حسابات البنك أو الشركة .

ويكون البنك أو الشركة ضامنا لصحة ما يرد فى النشرة من بيانات

(ب) يتم الاكتتاب فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق استثمار شركة التأمين وفقا للاجراءات والأحكام المنصوص عليها بالأحكام العامة لصناديق الاستثمار على أن تتضمن نشرة الاكتتاب كيفية استرداد قيمة الوثيقة وشروط وأوضاع واجراءات ذلك(م١٧٤) .

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٧٠-٥	الفصل الأول: عقد التأمين وأركانه ومبادئه القانونية
٦	المبحث الأول : المفهوم القانوني للتأمين وتطور تشريعاته
١٧	المبحث الثاني : خصائص عقد التأمين والشروط القانونية العامة لإنعقاده
٣٤	المبحث الثالث : المصلحة التأمينية شرط أص
٥٦	المبحث الرابع : المبادئ القانونية للتأمين
	الفصل الثاني: الإشراف والرقابة وأحكام استثمار
٨٩-٧١	المخصصات التأمينية
٧٢	المبحث الأول : تطور تشريعات الإشراف والرقابة على هيئات التأمين
٨٤	المبحث الثاني : التنظيم القانوني لاستثمارات المخصصات التأمينية الفنية

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب ٢٠٠١/٤٦٥٧

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977 - 04 - 3339 - X